تهنئة لقراء البلاغ

لا أستطيع أن أخط حرفًا من كلمتى هذه قبل أن أتوجه لحضرات قراء «البلاغ» بالتهنئة الخالصة، إذ تفضل عليهم أستاذ الجميع بلا منازع سعادة الدكتور طه حسين باشا، فبدأ يملأ أعمدة «البلاغ» بفيض من الضياء والنور كأنَّه الكوكب الدرى فيعوض عليهم ما فاتهم أربعة أشهر منذ أعفيت وزارة الوفد من الحكم كانوا خلالها يسيرون على ضوء مصباح ضئيل النور حملته يداى الضعيفتان أمامهم لأبصرهم بشئوننا العامة وأحوالنا التى صرنا إليها بعد أن جثم على صدر البلاد سلطان الحكم العرفى وزال عنها الحكم النيابى وأصبحنا ونحن فى بحر لجى يغشاه موج من فوقه موج.

والرجاء إلى أستاذنا الجليل وكاتب مصر الأول أن يتفضل مشكورًا بموالاة العطف على قراء البلاغ فإننا علم الله أحوج ما نكون إلى ذلك القلم القدير، وهذا العلم الغزير وتلك الوطنية المتأججة فى صدر هذا الشيخ الوقور لنغذى نفوسنا ونروى أرواحنا فنسلك سبيل الهدى والرشاد، ويشعر حكامنا بأنَّ أمتهم جديرة بأن تعيش وأن تحيا غيرها من الأمم فى نعيم الحرية ولذة الكفاح فى هذا العالم الملىء بالآلام والآمال.

وإننى وإن كنت أشعر بأنَّ مصباحى الذى حملته سيبدو نوره أكثر ضآلة إلى جانب هذا الضياء الذى يملأ الأرجاء، فإننى سأظل أحمل هذا المصباح الصغير وفاء لقراء كرام هم أعزاء على النفس طالما وجدت فى تشجيعهم ما جعلنى مدينًا لهم إلى الأبد.

وبعد هذا أنتقل إلى التحدث إلي حضرات القراء.

ولست أدرى إذا كان من المفهوم أو المقبول لديهم أن يتحدث إليهم الإنسان بين حين وآخر عن أمور تقع مخالفة للدستور وأحكامه مادام أنَّ الحدث الأكبر قد وقع فعلًا وهو تعطيل الحياة النيابية وإهدار حكم الدستور فى أهم مظهر من مظاهره، بل فى شأن خطير نص الدستور صراحة على ألا يمس فى أية حال من الأحوال حتى أثناء قيام الحكم العرفى أو وقوع الحرب.

فما الفائدة من أن يسمع الناس كل يوم حديثًا عن إخلال جديد لحكم من أحكام الدستور مادام أنَّ الحياة النيابية ذاتها قد تعطَّلت وما كان يجوز دستوريًا أن تتعطل بأى حالٍ من الأحوال ولأى سببٍ من الأسباب فلا تعديل قانون الانتخاب ولا إعداد جداول جديدة ولا أى سبب فى الوجود يسمح لأية وزارة تلتزم حكم الدستور وتفرض على نفسها احترامه أن تطيل الفترة التى حددها الدستور بسبعين يومًا بين حلّ المجلس القائم واجتماع المجلس الجديد فتدخل بالبلاد فى اليوم الحادى والسبعين فى حياة غير دستورية وعدم دستوريتها سافرة واضحة.

ولكن لا حيلة للإنسان مادام أنه قد أصيب بحب الجهر بكلمة الحق وأبدى الرغبة الملحة فى الدفاع وتبصير الناس بشؤونهم فى هذه الحياة الدنيا المليئة بالمتاعب. لا حيلة فى أن يكتب ويكتب.

أشارت بعض الصحف إلى أنَّ الوزارة معتزمة حلّ مجلس الشيوخ لأنها بعد أن تبين لها أنَّ جداول الانتخاب غير دقيقة وأنَّ المقيدين أقلية بالنسبة لمن يجب قيدهم، وأنَّ الذين يشتركون فى الانتخابات أقلية بالنسبة للأقلية المقيدة فإنَّ الوزارة تعتزم لهذا أن تحل مجلس الشيوخ هو الآخر وتزيله من الوجود لأنها ترى أن يكون كل شىء جديدًا مادام أنَّ الجداول ستوضع جديدة ودقيقة حسب ما تعتقد الوزارة أو تتصور.

وهنا أقف لأتحدى كل من فى مصر من فقهاء، كما أتحدى أى فقيه عالمى يطلع على الدستور المصرى أن يدلنى على أى نص من النصوص أو أى قول فى

الأعمال التحضيرية يجيز المساس بمجلس الشيوخ مهما كانت الأسباب والعلل.

كما أننى أطالب الفقهاء جميعًا بأن يوضحوا الحكمة التى قصد إليها الدستور فى أن يجرى فى مجلس الشيوخ تجديد نصفى كل خمس سنوات. إنَّ الحكمة المقصودة من هذا الحكم هو أن يتطور هذا المجلس مع تطورات النظام والأوضاع وأن يساير الروح التى يتشبع بها الرأى العام وتجرى فى ضوئها الانتخابات لمجلس النواب.

إنَّ مجلس الشيوخ مجلس دائم لا يمكن أن يطرأ عليه الحل مهما كانت الأسباب والذرائع.

فإذا صح يومًا تعديل قانون الانتخاب وإذا صح يومًا تجديد جداول الناخبين، وإذا صح أن تغير كل نظام الانتخابات فإنَّ الأمر بالنسبة لمجلس الشيوخ لا يعدو أن يرجئ تطبيق ما يجد من النظم والأحكام إلى حين التجديد النصفى. أما العبث بالمجلس والعصف به فمحرم تحريمًا نصَّ عليه الدستور، إذ قصر حق الحل على مجلس النواب وحده وشرع لمجلس الشيوخ الجديد النصفى كل خمسة أعوام، ومواعيد التجديد أصبحت معروفة محدودة بسنوات 1956 و1961 و1966 و1971 وهكذا، فليس لأية وزارة ولا لأى فرد أن يتصرف فى غير هذه الحدود، وإذا أراد أحد أن يتخطاها فيحسن أن يتجمل بالشجاعة والصراحة فيقول للناس إنَّه لا يقيد نفسه بالدستور ولا بأحكام الدستور، أما انتهاك حرمة الدستور فإنها مما يزيد النفوس ألمًا ويجعل الألم يزيد فى النفوس حزًا..

تلك كلمتى إلى الناس لا تدفعنى إليها إلا الغيرة على ما بقى لنا فى كنف دستورنا البائس المسكين.

والله أسأله يرعانا برحمته ويكلأنا بعنايته ويلطف بنا فيما جرت به المقادير.